ملخص الدراسة

مقدمـــة

يعتبر التضخم فى الإقتصاد المصرى أحد أهم المشكلات التى تؤثر على قطاعات الإقتصاد القومى المختلفة ، والتى منها القطاع الزراعى . ذلك أن التنمية الإقتصادية بصفة عامة يصاحبها إرتفاع فى المستوى العام للأسعار ، ويرجع ذلك لإعتبارات تتعلق بالهيكل الإقتصادى المصرى ، وكذلك تنفيذ مشروعات التنمية الإقتصادية ، والتى تحتاج إلى رأس المال الإجتماعى الثابت الكبير وهى مشروعات ذات إنتاج غير مباشر ، فضلا عن أن الإنفاق الاستثمارى يخلق دخولا تولد طلبا فعالا فى الحال ينصرف إلى كافة السلع والخدمات والتى منها السلع الزراعية مما يؤثر على القطاع الزراعى بشكل مباشر وغير مباشر .

لهذه الإعتبارات فإن القطاع الزراعى يكون ذا حساسية شديدة للضغوط التضخمية من مصدرين الأول يتعلق بالإعتبارات الخاصة بطبيعة القطاع الزراعى ، والثانى ينتج عن تنفيذ المشروعات الإنتمائية فى هذا القطاع الحيوى الهام .

وتتكون الدراسة من أربعة أبواب بخلاف المقدمة ومشكلة البحث والهدف من البحث والطريقة البحثية ومصادر البيانات حيث يحتوى الباب الأول على الإطار النظرى للتضخم والإستعراض المرجعى للدراسات السابقة فى فصلين الأول الإطار النظرى للتضخم وفيه شرحت مفاهيم وتعريفات وأنواع التضخم ومصادر الضغط التضخمى ومؤشرات قياس التضخم بإستخدام الأرقام القياسية ومعامل الإستقرار النقدى والفجوة التضخمية ، وكذلك تم إيضاح المؤشرات الدالة على التضخم فى الدول النامية وأسبابة .

أما الفصل الثانى من هذا الباب فيتناول الإستعراض المرجعى للدراسات السابقة فى مجالات التضخم على المستوى القومى والزراعى وكذلك الدراسات التى تمت على السياسة السعرية وأسعار الصرف لما لها من آثار على القطاع الزراعى من ناحية وعلى إقتصاديات بعض السلع الزراعية أيضا من ناحية أخرى .

وبحث الباب الثانى من الدراسة التضخم فى الإقتصاد القومى المصرى خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٩٠ من حيث مظاهر التضخم وذلك بإستخدام معامل الإستقرار النقدى حيث تبين أنه تذبذب بين حد أدنى بلغ نحو ٠,٨٧ عام ١٩٨٤ وحد أعلى بلغ نحو ١٠,٨ عام ١٩٨٣ ممايدل على كبر حدة الضغوط التضخمية فى الإقتصاد المصرى ، وقدرت نسبة الزيادة فى صافى الإئتمان المصرفى فى عام ١٩٩٠ فبلغت حوالى ١٢٠٪ عما كانت عليه عام ١٩٧٦، وأخذت الفجوة التضخمية بدلالة صافى فائض الطلب فى الإرتفاع من نحو ٤,٥٪ عام ١٩٧٦ إلى حوالى ٨١٩,٢٪ عام ١٩٩٠ ، وأوضحت أرقام فائض المعروض النقدى أنها أخذت تذبذب حيث بلغت حدها الأدنى عام ١٩٨٠ بنحو ٣٣٠,٨ مليون جنيه وحده الأقصى عام ١٩٨٨ فبلغت نحو ٢٣٤٢٥ مليون جنيه ، أما عن عوامل التضخم فى الإقتصاد المصرى فكانت زيادة الإستثمارات القومية عن الإدخار حيث بلغ معدل نموهما نحو ١٤,٢٧٪ ، ٥,٩٩٪ سنويا على الترتيب ، إختلال العلاقة بين الواردات والصادرات القومية حيث بلغ معدل نموهما نحو ١٦,٣٨٪ ، ١٣,٧٢٪ على الترتيب ، وكذلك بلغ متوسط نسبة قيمة الواردات القومية من قيمة الناتج المحلى نحو ٢٥٪ ، زيادة الإستهلاك النهائى حيث تبين زيادته من حوالى ٨٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام١٩٧٦ إلى أن أصبح نحو ٩٢٪ عام ١٩٨٦ وهى أكبر نسبة وصل إليها الإستهلاك النهائى ، عجز ميزانية الدولة فلقد بلغت معدلات النمو فى النفقات والإيرادات العامة للدولة والعجز حوالى ١٩,٤٧٪ ، ١٩,١٣٪ ، ١٩,٤٥٪ لكل منهم على الترتيب خلال فترة الدراسة ، كذلك قدرت معدلات الزيادة فى الأجور والناتج المحلى الإجمالى فبلغت حوالى ١٣,٤٦٪ ، ١٢,٧٪ سنويا من متوسط الفترة على الترتيب أى أن معدلات الزيادة فى الأجور تفوق نظيراتها فى الناتج المحلى الإجمالى وهو يشكل ضغط تضخمى فى الإقتصاد القومى ، كذلك تراجع سعر الصرف للجنيه المصرى مما أدى إلى تغيرات فى أسعار الصادرات المصرية

فمن المعلوم أقتصاديا ان سعر الصرف التوازنى لعملة دولة ما يتحدد بتلاقى كل من الكميات المطلوبة والمعروضة منها فى زمن معين (فى نظام السوق الحرة) حيث تمثل الصادرات بانواعها المختلفة عناصر الطلب على عملة تلك الدولة فى حين تمثل الواردات بأنواعها المختلفة عناصر عرض هذه العملة ولذلك فان سعر الصرف يعتبر مرآه تعكس المحصله النهائية لوضع ميزان مدفوعات الدولة ، كذلك يعتبر تخفيض سعر الصرف من الحلول الناجحة لعلاج مشاكل موازين المدفوعات حيث يؤدى الى خفض أسعار الصادرات فى نظر المستورد الأجنبى فيزداد حجمها وفى نفس الوقت الذى ترتفع فيه أسعار الواردات فى

نظر المستهلك المحلى فتتقلص مما يؤدى الى خفض العجز فى حالة وجوده ، لذلك فان النتيجة التى يصير اليها التراجع فى سعر صرف الجنية المصرى تتوقف على العوامل المحدده لكل من الطلب والعرض على الصادرات والواردات المصرية حيث يجب أن يتميز الطلب العالمى على الصادرات بقدر كافى من المرونة ، ولقد تبين من الدراسة أن الطلب العالمى على الصادرات المصرية لايتسم بهذا القدر الكافى من المرونة حيث أن أغلب الصادرات المصرية يتكون من المواد الأولية هذا من ناحية كما ان عرض الصادرات المصرية لايتسم بالمرونة من ناحية أخرى .

أما بالنسبة للواردات المصرية فانه يجب ان تكون على قدر كافى من المرونة بحيث أن أرتفاع الأسعار العالمية للسلع المستوردة بنسبة معينة سوف يؤدى إلى تخفيض بنسبة أكبر فى الطلب المحلى على هذه السلع ، وهذه المرونة تتوقف على البدائل التى يمكن أنتاجها محليا ، ولقد تبين من الدراسة أن جزءا كبيرا من الواردات كالسلع الغذائية يدخل فى نطاق السلع الضرورية ، فضلا عن أن ضرورة توفير واردات من السلع المصنعة والنصف مصنعة ولهذا لايتوقع انخفاض الطلب نتيجة لرفع الأسعار بل أن ذلك يؤدى الى ارتفاع تكلفة الأستثمار مقوما بالعملة المحلية ، وقد تبين من دراسة الاتجاه العام لتطور سعر الصرف الرسمى والحر أن هناك علاقة طردية ومعنوية أحصائيا حيث بلغ معدل الزيادة فى كل منهما نحو ٩,٤٦٪ ، ١١,٣٦٪ على الترتيب وذلك خلال فترة الدراسة وبلغ معامل التحديد نحو ٠,٤٦، ٠,٧٧ وذلك يعنى أن ٤٦٪ ، ٧٧٪ من التغيرات فى سعر الصرف الرسمى والحر ترجع الى العوامل التى يعكسها عنصر الزمن وذلك يرجع الى التغيرات فى أسعار الصادرات الرئيسية (البترول ، القطن ، الأرز ، والسلع الأولية الهامة ومعظمها سلع زراعية) والتضخم .

كما تبين من الدراسة أن سياسة سعر الصرف تؤثر على الأسعار المحلية حيث تؤثر بطريق مباشر على السلع التى تستورد بغرض الأستهلاك المباشر ، كما أنها تؤثر بطريق غير مباشر على مستلزمات الأنتاج الزراعى والسلع الأستثمارية وخفض معدلات النمو الأقتصادى واتجاه تكاليف الأنتاج وأسعار الواردات من مستلزمات الأنتاج والمواد الأولية والسلع المصنوعة الى الارتفاع (مقوما بالعملة المحلية) ومن ثم تزايد العجز فى ميزان المدفوعات حيث قدر معدل نمو العجز فى الموازنة العامة بنحو ١٩,٤٥٪ سنويا وذلك خلال فترة الدراسة ، كما أن زيادرة الواردات تمثل استيراد التضخم العالمى للأقتصاد القومى المصرى وبالتالى أرتفاع نفقات المعيشة.

أما فيما يتعلق بوسائل ضبط التخضم القومى فقد أوضحت الدراسة أن التعرف على مصادر التضخم سيساعد على تحديد أوجه العلاج ، والتى منها خفض معدلات الإنفاق بإمتصاص القوة الشرائية الزائدة ، وتعتبر سياسة تغير سعر الفائدة أداه من أدوات السياسة النقدية فى هذا المجال وقد أوضحت الدراسة أن العلاقة بين معدلات التضخم وسعر الفائدة طردية ومعنوية عند مستوى ٠,٠٥ حيث أن زيادة سعر الفائدة بمقدار ١٪ يؤدى الى زيادة معدلات التضخم بحوالى ٠,٩٢٪ ، ٠,٧٦٪ وقد يرجع السبب فى ذلك إلى تزايد معدلات الإتجاه العام لكل من معدلى التضخموسعر الفائدة بنحو ٥,٨٪ ، ٤,٢٪ ، ٥,٦٪ لكل منهم على الترتيب ، وأيضا الى عدم إنتظام سوق سعر الفائدة وكذلك عدم مرونة الطلب على الإئتمان ، كذلك تبين من الدراسة أن العلاقة بين الإدخار وسعر الفائدة كانت طردية ومعنوية إحصائيا حيث أن زيادة سعر الفائدة بمقدار ١٪ يؤدى الى زيادة الإدخار القومى بمقدار ٤٢٠,٤ مليون جنيه ، ولكن مع ثبات الدخل فإن زيادة الإدخار عن طريق رفع سعر الفائدة يؤدى إلى تخفيض الطلب على الإستهلاك ، وذلك يقلل من حدة التضخم ولكن ليس من المؤكد أن تؤدى زيادة الإدخار الى زيادة الإستثمار .

وتناول الباب الثالث بالدراسة والتحليل التضخم فى القطاع الزراعى فى مصر خلال الفترة (١٩٧٦ - ١٩٩٠) من حيث مظاهر التضخم فى القطاع الزراعى حيث أوضحت الأرقام القياسية لأسعار الجملة للحاصلات الزراعية والمستهلكين ونفقة المعيشة فى الريف أنها أخذت اتجاها تصاعديا وبمعدلات نمو سنوى بلغت نحو ٤٩٪ ، ٤٦٪ ، ٤٥,٨٪ على الترتيب السابق ، أما عن عوامل التضخم والتى منها زيادة الواردات عن الصادرات الزراعية فقد تبين أن معدلات الزيادة فى كل منها بلغت حوالى ١١,١٣٪ ، ٢,٩٪ سنويا من متوسط فترة الدراسة أى معدل الزيادة فى الواردات الزراعية قد فاقت معدل النمو فى الصادرات وذلك يشكل نوع من العبء على الميزان التجارى الزراعى فى صورة عجز يؤدى الى التضخم وزيادة الأسعار الناتجة عن زيادة الأسعار العالمية للسلع الزراعية المستوردة ، أما فيما يتعلق بزيادة حجم القروض الزراعية وإنخفاض المرونة الداخلية لها فلقد زاد حجم القروض فى عام ١٩٩٠ إلى ٣١ ضعف ماكانت عليه عام ١٩٧٦ وهذه الزيادة كانت غير متناسبة مع حجم الدخل الزراعى وذلك لإنخفاض المرونة الدخلية للقروض الزراعية حيث كانت فى الثلاث سنوات الاخيراً من الدراسة بالسالب ووصلت عام ١٩٩٠ إلى نحو -١١، وقد يرجع السبب فى ذلك الى ان نسبة كبيرة من هذه القروض فى تلك الفترة كانت تقترض بسعر فائدة مدعم ثم يعاد ايداعها فى البنوك التجارية بسعر فائدة مرتفع ولاتدخل هذه القروض فى تنمية الانتاج الزراعى .

أوضحت الدراسة إنخفاض نصيب الفرد من المساحة المحصولية والمساحة المزروعة من ٠,٢٩٦،٠,١٥٣ فدان على الترتيب عام١٩٧٦ إلى نحو ٠,٢٠٧،٠,١١٣فدان عام١٩٩٠لكل منهم على نفس الترتيب السابق مما يؤدى الى تزايد عجز الزراعة عن الوفاء بالإحتياجات الغذائية للسكان ويصبح الاستيرادهو المخرج الصعب لهذا التناقص ،أما عن العلاقة بين الإنتاجية والأجور والأسعار فى القطاع الزراعى فقد تبين زيادة الأجور فى القطاع الزراعى بمعدل بلغ حوالى ١٣,٦٪ سنويا من متوسط فترة الدراسة(وذلك قد يرجع الى إرتفاع أسعار السلع الضرورية) ، وبلغ معدل نمو الأجر خلال فترة الدراسة نحو ٤١٪ سنويا فى حين بلغ معدل نمو الإنتاجية نحو ٥,٤٪ سنويا أى أن معدل نمو الأجر كانت أكبر من معدل نمو الإنتاجية فى القطاع الزراعى ، كذلك بلغ معدل نمو الأسعار فى القطاع الزراعى نحو ١٤,٤٩٪ سنويا مما تسبب فى إيجاد ضغوط تضخمية فى قطاع الزراعة ، كذلك زادت النفقات الجارية عن النفقات الاستثمارية بالأسعار الثابتة أى بعد إستبعاد أثر التضخم حيث بلغت معدلات نموها نحو ٤,٧٪ ، ٣,٥٪ سنويا على الترتيب من متوسط فترة الدراسة وقد يؤدى ذلك إلى بطء النمو فى القطاع الزراعى الناتج عن إنخفاض معدل النمو فى النفقات الرأسمالية .

وتوصلت الدراسة الى أن معدل الزيادة السنوية فى قيمة الانتاج،وقيمة مستلزمات الانتاج ، والدخل الزراعى التى ترجع الى التضخم بلغت نحو ١٢,٥٪ ، ١٢,٢٣٪ ، ١١,٤٩٪ على الترتيب أى أن الزيادة فى معدل التضخم فى مستلزمات الانتاج الزراعى فاقت الزيادة فى معدل التضخم من قيمة الانتاج الزراعى ، كما بلغ معدل الزيادة فى قيمة الاستثمارات الزراعية ، والدعم الزراعى نحو ١١,٢٪ ، ١٠,٤٣٪ سنويا من متوسط الفتره وذلك بعد استبعاد آثر التضخم .

كما تبين من دراسة العلاقة بين سعر الفائدة فى قطاع الزراعة ومعدلات التضخم انها كانت طردية وغير معنوية احصائيا مما يدل على أن سعر الفائدة لايؤثر فى التضخم فى قطاع الزراعة وذلك قد يرجع الى الثبات النسبى فى سعر الفائدة خلال فترة الدراسة ، كذلك اوضحت الدراسة الى ان معدلات التضخم لاتتأثر بسعر الفائدة اى أن معدلات التضخم لاتنقص بزيادة سعر الفائدة ، وقد تبين من دراسة العلاقة بين القروض الزراعية وسعر الفائدة ، والاستثمارات الزراعية وسعر الفائدة ان كل منهما كانت طردية ومعنوية احصائيا مما يؤدى الى زيادة التكاليف الانتاجية فى القطاع الزراعى وقد يرجع ذلك الى ان الاتجاه العام لسعر الفائدة اخذ اتجاها عاما متصاعدا معنويا احصائيا وبلغ معدل الزيادة نحو٦,١٤٪ سنويا من متوسط فترة الدراسة .

وتبين من نتائج التقديرات المتحصل عليها أن هناك علاقه طرديه معنوية احصائيا بين الرقم القياسى لأسعار الجملة للحاصلات الزراعية وكل من الرقم القياسى لقيمة التقاوى ، وقيمة الأسمدة الكيماوية ، وقيمة المبيدات وأجمالى الأجور فى قطاع الزراعة . وقد بلغ معامل التحديد لهذه المتغيرات نحو ٠,٩٦، ٠,٩٧ ، ٠,٨٤ ، ٠,٩٢ من التغيرات فى الرقم القياسى لاسعار الجمله للحاصلات الزراعية ترجع الى العوامل السابق ذكرها على الترتيب .

أوضحت النتائج المتحصل عليها أن زيادة الرقم القياسى لكل من قيمة التقاوى ، والاسمدة الكيماوية ، وقيمة المبيدات ، واجمالى الاجور فى القطاع الزراعى بمقدار ١٠٪ لكل منهم يؤدى الى زيادة فى الرقم القياسى لاسعار الجمله للحاصلات الزراعية بمقدار ٩,٧٪ ، ١٠,٨٪ ، ١٦,٦٪ ، ٨,٩٪ على الترتيب السابق وذلك باستخدام النموذج اللوغاريتمى المزدوج.

وتناول الباب الرابع بالدراسه والتحليل آثار التضخم على اقتصاديات بعض السلع الزراعيه وهى القمح ، والأرز الصيفى ، الذره الشامى الصيفى ، القطن ، قصب السكر، البطاطس الصيفى، الطماطم الشتوى ، فى فصلين حيث اتسمت فترة الدراسه (١٩٧٦- ١٩٩٠) بالسمات الآتيه :

١- ثبات سعر الفائده فى قطاع الزراعه خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨١ .

٢- بدأ تحرير أسعار الفائده وأسعار بعض المحاصيل الزراعيه للمنتج والمستهلك .

٣- ارتفاع معدلات التضخم .

٤- كانت معدلات التضخم أكبر من سعر الفائده .

مما أدى إلى انعكاس هذه الخصائص على تفسير اتجاه المتغيرات الزراعية خلال فترة الدراسه حيث قسمت الى فترتين حتى يتسنى توضيح النتائج المترتبه على سياسة تحرير سعر الفائدة وتحريك الأسعار على أقتصاديات بعض السلع الزراعية .

ولقد تبين أن متوسط سعر الفائده فى القطاع الزراعى خلال الفتره (٧٦-٨١) بلغ حوالى ٦,٣٨٪ بينما بلغ متوسط سعر الفائده فى الفترة الثانية (٨٢-١٩٩٠) نحو ١٣,٤٣٪ أى أن الرقم القياسى لمتوسط سعر الفائده فى الفترة الأخيره بلغ نحو ٢١٠,٥ بإعتبار أن متوسط الفترة الأولى هى الأساس .

أما بالنسبه لمعدل التضخم فلقد بلغ متوسط معدل التضخم خلال الفتره (٧٦-٨١) نحو ١٠,١١٪ وبلغ متوسط معدل التضخم فى الفتره الثانية (٨٢-١٩٩٠) نحو ١٧,٨١٪ أى أن الرقم القياسى لمتوسط معدل التضخم فى الفتره الأخيره بلغ نحو ١٧٦,١٦ بإعتبار أن متوسط

الفترة الأولى هى الأساس .

ولقد تناول الفصل الأول من الباب الرابع اتجاهات التضخم فى التكاليف الأنتاجيه وآثارها الأقتصاديه حيث بلغت معدلات التضخم فى قيمة مستلزمات الأنتاج لمحاصيل القمح ، الأرز ، الذره الشامى ، والقطن ، وقصب السكر ، والبطاطس الصيفى ، والطماطم الشتوى نحو ١٢,١٣٪، ١١,٩٨٪ ، ١٢,٠٩٪ ، ١٢,٣٢٪ ، ١١,٤٢٪ ، ١٣,١٦٪ ، ١١,٠٤٪ على الترتيب ، وبلغت معدلات التضخم فى تكلفة العمل البشرى لهذه المحاصيل نحو ١٠,٢٣٪ ، ١٠,٤٥٪ ، ١٠,٧٤٪ ، ١٠,٤٨٪ ، ١٠,٩٨٪ ، ١٠,٩٤٪، ١٠,٤٨٪ على نفس الترتيب فى حين بلغت معدلات التضخم فى السعر المزرعى لهذه المحاصيل نحو ١٥,٩٢٪ ، ١٢,٥٦٪ ، ١٢,٨٣٪ ، ١٣,٩١٪ ، ١٢,٨٥٪ ، ٥,٩٣٪ ، ١٠,١٨٪ على نفس الترتيب .

وبلغت معدلات التضخم فى صافى العائد الفدانى لهذه المحاصيل نحو ١١,٩٤٪ ، ١٢,٨٣٪، ١٢,٠٥٪ ، ١٥,٢٥٪ ، ١٤,٦٣٪ ، ١٠,٣١٪ ، ١٣,١١٪ على الترتيب .

أما بالنسبه لمعدلات الزيادة فى تكلفة الوحده المنتجة من محاصيل القمح ، والأرز ، والذره الشامى ، والقطن ، وقصب السكر ، والبطاطس الصيفى ، والطماطم الشتوى فبلغت حوالى ٩,٣٢٪ ، ١٠,٤٤٪ ، ٩,٨٥٪ ، ١٢,٥٤٪ ، ١٠,٦١٪ ، ١٠,٥٤٪ ، ١١,٥٤٪ على الترتيب فى حين بلغت معدلات الزيادة فى السعرالمزرعى للوحده المنتجة من تلك المحاصيل نحو ١٥,٩٢٪ ، ١٢,٥٦٪ ، ١٢,٨٣٪ ، ١٣,٩١٪ ، ١٢,٨٥٪ ، ٥,٩٣٪ ، ١٠,١٨٪ وذلك يعنى ان معدلات الزياده فى السعر الزرعى للوحده المنتجة من هذه المحاصيل فاقت معدلات الزياده فى تكلفة الوحدة المنتجة خلال فترة الدراسة عدا البطاطس الصيفى والطماطم الشتوى حيث فاقت معدلات الزياده فى تكلفة الوحده المنتجة من البطاطس الصيفى والطماطم الشتوى معدلات الزيادة فى السعر المزرعى لهما.

واظهرت دراسة العلاقة بين صافى العائد الفدانى وتكلفة انتاج الفدان بالاسعار الجاريه لمحاصيل القمح ، والارز الصيفى ، والذره الشامى الصيفى ، والقطن ، وقصب السكر ، والبطاطس الصيفى ، والطماطم الشتوى ان هناك علاقه طرديه معنويه احصائيا بين صافى العائد الفدانى وتكلفة انتاج الفدان من هذه المحاصيل حيث ان زيادة تكلفة انتاج الفدان بمقدار جنيه واحد تؤدى الى زيادة فى صافى العائد الفدانى من هذه المحاصيل بمقدار ١,٦٨ ، ١,٠٤ ، ١,٢٦ ، ٠,٥٤ ، ٠,٨٨ ، ٠,٦٤ ، ١,٦٢ جنيه على الترتيب . (وقد ثبت معنوية معاملات الانحدار لكل المحاصيل) وقد بلغ معامل التحديد نحو ٠,٧٦ ، ٠,٦٣ ، ٠,٨١ ، ٠,٥١ ،

٠,٧١، ٠,٣٥ ، ٠,٨٥ على نفس الترتيب السابق أى أن ٧٦٪ ، ٦٣٪ ، ٨١٪ ، ٥١٪ ، ٧١٪ ، ٣٥٪ ، ٨٥٪ من التغيرات فى صافى العائد الفدانى لهذه المحاصيل ترجع الى التغيرات فى التكاليف الانتاجيه الفدانية لهذه المحاصيل .

وبدراسة العلاقة بين السعر المزرعى لكل من أردب القمح ، وطن الأرز الصيفى ، أردب الذره الشامى الصيفى ، وقنطار القطن ، وطن قصب السكر ، طن البطاطس الصيفى ، طن الطماطم الشتوى وتكلفة انتاج الوحده من هذه المحاصيل بالاسعار الجاريه خلال الفتره (١٩٧٦-١٩٩٠) تبين ان السعر المزرعى للوحده من هذه المحاصيل يفوق تكاليف انتاج الوحده) وان زيادة التكاليف الانتاجيه للوحدة من هذه المحاصيل بمقدار جنيه واحد على الترتيب السابق يتبعها زيادة فى السعر المزرعى للوحده من هذه المحاصيل بمقدار ١,٨١ ، ١,٧٨ ، ٢,٠٤ ، ١,٥٦ ، ١,٩١ ، ١,٣١ ، ٢,٥٢ جنيه على الترتيب السابق وقد ثبت معنويه معاملات الانحدار لكل المحاصيل وتبين ان هناك علاقه طردية ومعنوية احصائيا بين السعر المزرعى للوحده من هذه المحاصيل وتكلفة انتاجها وبلغ معامل التحديد نحو ٠,٦٥ ، ٠,٧٩ ، ٠,٨٥ ، ٠,٩١ ، ٠,٨٩ ، ٠,٧١ ، ٠,٨٨ على الترتيب .

أما بالنسبه للعلاقه بين السعر المزرعى للمحاصيل موضوع الدراسة وتكلفة انتاج الوحدة بالاسعار الثابته فلقد تبين ان هناك علاقة عكسيه غير معنوية بين السعر المزرعى للوحده من محاصيل القمح ، والقطن ، والطماطم الشتوى وتكلفة انتاج الوحدة من هذه المحاصيل .

وان هناك علاقة طردية غيرمعنوية احصائيا بين السعر المزرعى للوحده من محاصيل الارز الصيفى ، والذره الشامى الصيفى ، والبطاطس الصيفى وتكلفة انتاج الوحده من هذه المحاصيل .

أما بالنسبة لقصب السكر فلقد تبين ان هناك علاقة طردية معنوية احصائية بين السعر المزرعى للطن وتكلفة انتاج الطن منه وبلغ معامل التحديد نحو ٠,٣٩.

أما بالنسبة للفصل الثانى من الباب الرابع فتناول زيادة الطلب على بعض السلع الزراعية فلقد تبين أن الأختلال بين النمو فى كمية وسائل الدفع والنمو فى الناتج المحلى الأجمالى الحقيقى يتبلور فى النهاية فى شكل فائض الطلب يفوق القدره الفعليه للعرض الحقيقى للسلع والخدمات مما يؤدى فى النهاية الى ارتفاع الأسعار فى القطاع الزراعى ، ولقد بلغ معدل الزيادة فى السيولة المحلية نحو ١٨,٦٪ سنويا وذلك من متوسط فترة الدراسة فى حين بلغ معدل الزيادة فى

الناتج المحلى الأجمالى الحقيقى نحو ٢,٤٪ سنويا خلال نفس الفترة .

وقدر متوسط معدل النمو فى الطلب القومى على السلع الزراعية موضوع الدراسة وهى القمح ، والأرز ، والذره الشامى ، القطن ، والسكر ، والبطاطس ، الطماطم فبلغت حوالى ٣,٩٪، ١,٣٪ ، ٣,٧٪ ، ١,٢٪ ، ٣,٩٪ ، ٨,٢٪ ، ٧,٤٪ سنويا وذلك من متوسط فترة الدراسة على الترتيب السابق ، فى حين بلغت معدلات التغير فى الطلب الفردى لنفس السلع الزراعية على نفس الترتيب السابق فكانت نحو ١,١٤٪ ، -١,٥٢٪ - ١,٤٩٪ ، -١,٤٤٪ ، ١,٧٥٪ ، ٥,٣٢٪ ، ٤,٧٨٪ سنويا وذلك من متوسط فترة الدراسة أى أن معدلات الزيادة فى الإستهلاك القومى فاقت معدلات الزيادة فى الاستهلاك الفردى لنفس السلع وقد يرجع ذلك الى الزيادة السكانية وزيادة الدخول .

ولقد تبين أن فترة الدراسة تميزت بإن سعر المستهلك للسلع الزراعية موضوع الدراسة ظل ثابتا لفترة معينة ثم تحررت أسعار المستهلك لهذه السلع واختلفت بداية سنوات التحرير لأسعار المستهلكين من سلعة إلى اخرى مما أنعكس على تطور الأسعار الجارية للمستهلكين لهذه السلع وبلغ متوسط سعر المستهلك فى الفترة (٧٦-١٩٨٣) لسلع القمح ، الأرز ، والذرة الشامى نحو ١٠,٢٣ ، ١١,٠٧ ، ١٠,١٨ قرش للكيلو جرام وبلغ متوسط سعر المستهلك لنفس المحاصيل فى الفترة (٨٤-١٩٩٠) نحو ٣٩,٠٢ ، ٤٥,٦٥ ، ٣٤,٧٢ قرش للكيلو جرام أى أن الرقم القياسى لمتوسط سعر المستهلك لهذه المحاصيل خلال الفترة الأخيرة بلغ نحو ٣٨١,٤ ، ٤١٢,٤ ، ٣٤١,١ على الترتيب باعتبار أن متوسط سعر المستهلك فى الفتره الأولى هو الأساس.

أما بالنسبة لمتوسط سعر المستهلك لغزل القطن فى الفتره (٧٦-١٩٨٤) فبلغ حوالى ١٩٧,٦٣ قرش للكيلو جرام وبلغ متوسط نظيره فى الفتره (٨٥-١٩٩٠) نحو ٤٥٩,١٨ قرش للكيلو جرام اى أن الرقم القياسى لمتوسط سعر المستهلك لغزل القطن خلال الفترة بلغ نحو ٢٣٢,٣ بإعتبار أن متوسط سعر المستهلك فى الفترة الأولى هو الأساس .

وبلغ متوسط سعر المستهلك للسكر فى الفتره (٧٦-١٩٨٦) نحو ٢٨,١٨ قرش للكيلو جرام بينما بلغ متوسط نظيره فى الفتره (٨٧-١٩٩٠) نحو ٩٢,٥ قرش للكيلو جرام أى أن الرقم

القياسى لمتوسط سعر المستهلك للسكر خلال الفتره الاخيره بلغ نحو ٣٢٨,٢ بإعتبار أن متوسط سعر المستهلك فى الفتره الأولى هو الأساس .

ولقد بلغ متوسط سعر المستهلك لمحاصيل البطاطس والطماطم فى الفتره (٧٦-١٩٨٣) ١٣,٨٧ ، ١٢,٦٢ قرش للكيلو جرام على الترتيب بينما بلغ متوسط نظيره فى الفتره (٨٤-١٩٩٠) لنفس المحاصيل نحو ٣٣,٤٣ ، ٤٠,١٤ قرش للكيلو جرام على الترتيب ، أى أن الرقم القياسى لمتوسط سعر المستهلك لهذه السلع خلال الفتره الأخيرة بلغ نحو ٢٤١ ، ٣١٨,١ بإعتبار أن متوسط سعر المستهلك فى الفترة الأولى هو الأساس .

وبلغت معدلات الزيادة فى الأسعار الجارية للمستهلكين لسلع القمح ، والأرز ، والذره الشامى ، والقطن ، والسكر ، البطاطس ، والطماطم نحو ١٦,٣٪ ، ١٥,٣٢٪ ، ١٤,٢٧٪ ، ١٢,٤٩٪ ، ١٢,٥٣٪ ، ١١,٤٨٪ ، ١٣,٩٤٪ سنويا وذلك من متوسط فترة الدراسة ١٩٧٦ - ١٩٩٠ .

ولقد فاقت معدلات الزيادة فى الأسعار الجارية للمستهلك لمحاصيل القمح ، والأرز ، والذره الشامى معدل التضخم والذى بلغ حوالى ١٤,٢٤٪ سنويا خلال فترة الدراسه فى حين كانت معدلات الزياده فى أسعار التجزئه الجاريه لمحاصيل القطن ، والسكر ، البطاطس ، الطماطم أقل من معدل التضخم وذلك يعنى أن آثر التضخم على سعر المستهلك لمحاصيل القمح، والأرز، والذره الشامى كانت أكبر من آثره على باقى السلع الزراعيه موضوع الدراسة .

كما تبين من دراسة العلاقه بين الأستهلاك القومى لكل من سلع القمح ، والأرز ، والذره الشامى ، والقطن ، والسكر، والبطاطس ، والطماطم والرقم القياسى لأسعار المستهلكين خلال فترة الدرسه أن زيادة الرقم القياسى لأسعار المستهلكين بنسبة ١٠٪ تؤدى الى زيادة الإستهلاك القومى من هذه السلع بنسب تبلغ حوالى ٢,٦٪ ، ٨٧٠٪ ، ٢,٥٪ ، ٧٠٠٪ ، ٢,٨٪ ، ٥,٧٪ ، ٥,١٪ على الترتيب أى أنها مرونات متناقضة ممايعكس عدم كفاءة الرقم القياسى لأسعار المستهلكين فى تفسير زيادة الإستهلاك القومى وقد يرجع ذلك الى زيادة الدخول والإسراف فى الإستهلاك الغذائى وخاصة السلع المدعمه وزيادة استخدام السلع فى غير غرضها الصحيح .

أما بالنسبة للعلاقه بين الاستهلاك الفردى لكل من سلع القمح ، والأرز ، والذره الشامى ، والقطن ، والسكر ، والبطاطس ، والطماطم والرقم القياسى لأسعار المستهلكين فلقد تبين من الدراسه ان زيادة الرقم القياسى لأسعار المستهلكين بنسبة ١٠٪ تؤدى الى تغير فى الإستهلاك الفردى من هذه السلع بنسب تبلغ حوالى ٠,٧٪ ، -٠,٩٪ ، ١٪ ، -١٪ ، ١,١٪ ، ٣,٩٪ ، ٣٪ على الترتيب إى انها مرونات متناقضه بل ان الإستهلاك الفردى للارز والقطن كانت مرونتهما سالبه وقد يرجع ذلك ان نسبة ماينفق على الغذاء يصل الى نحو ٩٠٪ من اجمالى الدخل المتاح للأسر الفقيره ذات الدخل المحدود .

وتوصى الدراسه بإنه لعلاج الآثار المترتبه على التضخم فإنه يجب العمل على تقليل حجم الفجوات التضخميه عن طريق تقليل فائض الطلب المحلى ، وتقليل فائض المعروض النقدى وذلك برفع سعر الفائده لفتره محدده ثم خفضها بعد ذلك ، أما بالنسبة للقطاع الزراعى فإن الدراسة توصى بإعادة النظر فى تقدير تكاليف الإنتاج للمحاصيل الزراعية وخصوصا بعد إتباع سياسة التحرير الإقتصادى ومعرفة مدى موائمتها مع الأسعار المزرعية حتى يمكن رسم سياسة للقروض الزراعية (فى صورة نقدية أو عينية) والعمل على توجيه تلك القروض التوجيه الأمثل من خلال التميز فى أسعار الفائدة على حسب نوعية النشاط الإقتصادى داخل القطاع الزراعى وهذه السياسة تؤدى الى خفض الطلب على القروض الزراعية وتعمل على توجيه الموارد المتاحه إلى الإستخدام الأمثل ورفع الكفاءه الإنتاجيه ، وتدريب العمالة التدريب الفنى الذى يؤدى الى رفع الكفأءة الإنتاجيه لهم وبالتالى زيادة الإنتاجية والعمل على الإتجاه إلى آليات السوق .